

## بيان اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر رقم (٠٧ / لسنة ٢٠١٩)

### بشأن قرار اللجنة الأُممية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري في الشكوى المقدمة من دولة قطر

### ضد كل من دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية

تُرحب اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بدولة قطر، بالقرار الصادر عن اللجنة الأُممية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري بجنيف، بشأن قبول الشكوتين، من حيث الاختصاص، اللتين تقدمت بهما دولة قطر ضد كل من الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، نتيجة الإجراءات التمييزية التي فرضت على مواطنيها منذ يونيو ٢٠١٧م، وما خلفه ذلك من انتهاكات جسيمة على المواطنين والمقيمين، وتأتي هاتين الشكوتين وفقاً للمواد (١١) و(١٢) و(١٣) من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري لعام ١٩٦٥م.

وإذ تُعبر اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان عن بالغ ارتياحها لهذا القرار فإنها تعتبره خطوة مهمة نحو اعتراف اللجنة الأُممية بأن ما جرى من انتهاكات ضد مواطني ومقيمي دولة قطر يدخل ضمن نطاق واختصاص الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، ويؤكد مجدداً - وبما لا يدع مجالاً للشك - أن الانتهاكات والعقوبات الجماعية التي تفرضها كل من دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، إنما هي جريمة من الجرائم المنصوص عليها في الاتفاقية الدولية.

يعد هذا القرار التاريخي، بمثابة تفنيد للدعاءات، والمغالطات الإعلامية، وتصريحات المسؤولين لتلك الدولتين، كما يعد انتصاراً مبدئياً للضحايا، يسبق صدور القرار النهائي المرتقب من اللجنة الأُممية، بإدانة الإجراءات التمييزية العنصرية التي ما فتئت دول الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية تمارسها ضد مواطني ومقيمي دولة قطر.

وتعتبر اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان هذا القرار إنجازاً هاماً قد تحقّق بقبول النظر في الشكوتين من حيث الشكل والمضمون، كما يعدّ خطوة إلى الأمام نحو إنصاف الضحايا وتعويضهم على الانتهاكات والضرر الذي لحق بهم جراء الحصار الجائر.

تشدد اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، على أنه رغم كل الجهود الدولية لمناهضة التمييز العنصري في العالم، تواصل دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية تعنتهما، وتحديهما للقوانين، والاتفاقيات الدولية، عبر اتخاذ إجراءات عقابية في حق مواطني ومقيمي دولة قطر، ترتقي إلى جرائم التمييز العنصري؛ بل إن تلك الممارسات باتت نهجاً قائماً في سياستهما، وعلاقتهما الدولية.

كما أن القرار الصادر عن اللجنة الأمامية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري بجنيف، يعدّ بمثابة إدانة جديدة، تضاف إلى إدانات سابقة ضد دولة الإمارات العربية المتحدة، كتقرير البعثة الفنية للمفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان في ديسمبر ٢٠١٧م، وقرار محكمة العدل الدولية بتاريخ ٢٣ يوليو ٢٠١٨م بشأن التدابير المؤقتة، وقرارات البرلمان الأوروبي، وتقارير كل من المنظمات الدولية، واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في دولة قطر.

إن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، تتطلع خلال الأشهر القادمة إلى صدور قرار من اللجنة الأمامية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري يدين بصفة نهائية، ومعلنة الإجراءات التمييزية والعنصرية، لكل من دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية في حق مواطني ومقيمي دولة قطر.

كما تتخلص اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان أيضاً إلى تأكيد إصرارها، وتمسكها - أكثر من أي وقت - بالدفاع عن حقوق الضحايا، الذين تستمر معاناتهم منذ بدء الحصار الجائر، الذي تفرضه كل من دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ومملكة البحرين، وجمهورية مصر العربية.

حرر في يوم الخميس

٢٨ ذوالحجة ١٤٤٠هـ

الموافق ٢٩/٠٨/٢٠١٩

الدوحة - قطر